مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلـد 5 العـدد 2 / ديسمـبر 2019
ص ص: 05-23

التكوين الإعلامي في الجزائر بين ضرورات الارتقاء بالبحث الأكاديمي وتحدي الاستجابة لاستحقاقات التنمية والديمقراطية

Media training in Algeria between the necessities of upgrading academic research and the challenge to respond to development and democracy benefits

علاق جميلة

كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، rafika_80@hotmail.fr

الاستلام: 2018/05/29 القبول: 2019/11/04 النشر: 2019/12/31

الملخص :

لا شك أن التحول العميق الذي شهدته حياة الإنسان في العصر الحديث اعترى مختلف المستويات، فلم يكن الإعلام بمنأى عنها بقدر ما كان العنصر الأكثر حظا من مسيرة التحول و المساهم الأبرز فيه ، فأصبح أحد الدعائم الاستراتيجية لبناء مشاريع التنمية السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والحضارية ، إذ لا يمكن إرساء سياسات تنموية ناجحة دون إحداث إصلاحات فعالة تعتمد خططا محكمة للتكوين في الميدان الإعلامي .

فالضرورة المجتمعية للإعلام توينا وبحثا فرضت تلاقح نتائجه مع الهموم المجتمعية، من خلال مقاربة متكاملة تتناسب والاستحقاقات الراهنة، فالمطلوب ليس فقط التوسع في استخدام ما توصلت إليه التقنية الإعلامية، لكن تعميق تناول الإعلامي للمشكلات التنموية والرهانات الديمقراطية، والانتقال من نمطية نقل الصورة، إلى المشاركة الفعالة في كافة خطط البناء الوطني وتتبع سيرها.

الكلمات المفتاحية : الجدوى البحثية ، التكوين الإعلامي، الإعلام التنموي، الإعلام الجديد، الفضاء العام .

المؤلف المرسل: علاق جميلة، **الايميل:** rafika_80@hotmail.fr

Abstract :

There is no doubt that the deep transformation witnessed by human life in the modern era has taken place at various levels , the media was not so much more aware of it , than it was the more fortunate element of the process of transformation and its main contributor .

It has become one of the strategic proponents of building political , economic , social and cultural development projects , and successful development policies can not be established without effective reforms with well-defined media plans .

The societal need for media research imposed a convergence of its results with community concerns through an integrated approach commensurate with current benefits , but the deepening of the media attention to the developmental problems and the democratic stakes , and the transition from stereotype transfer to active participation in all national construction plans and follow their cours .

Key words : utility research , Media training, developmental media , the new media , public space .

مقدمة :

يسود اعتقاد ساذج في أوساط أكاديمية و حتى مجتمعية بأن العلوم الكمية تمثل العصب الحيوي لأي مجتمع ، يقاس تقدمها بمدى قدرة تحليلاتها و نتائجها على تقديم حلول علاجية لمشكلات المجتمع وهمومه ، و لما كان الأمر على هذا النحو فقد أفردت لها العناية و عكفت الدوائر الحكومية على دعمها والاهتمام بها ، تدريسا في المدارس و الجامعات و بحثا في المراكز البحثية و المؤسسات المتخصصة ، مقابل فقدان العلوم الإنسانية هيبتها و المكانة اللائقة بها في المجتمع ، من ذلك ما يعكس واقع الدراسات الإعلامية والاتصالية التي على شبكيتها و تعقيدها تترجم الخصوصية المجتمعية في مختلف أبعادها .

و على الرغم من الاهتمام المتزايد دوليا ببحوث الإعلام ، إلا أنه لم يواكب اهتماما مماثلا في المنطقة العربية إقليميا أو قطريا ، فالعالم يعيش ثورة حقيقية في مختلف مجالات العلم ، منها ثورة الاتصالات و المعلومات ، فهي من أهم ملامح العصر الحالي و أهم أدوات نشر قيم العولمة و تخطي عتبة الحدود التقليدية و السيادية للدولة ، حيث أصبحت المعلومة متاحة على أكثر من صعيد ، بات التفوق في هذا المجال كفيل بالتحكم في تفاعلات السياسة العالمية ، مقابل لا إمكانية أية دولة حماية شعبها وإقليمها من التدفق الإعلامي والمعلوماتي، و قد أصبح الإعلام يتجه حاليا إلى تحويل مجتمع الإنتاج الصناعي إلى مجتمع إعلام ومعرفة .

و عليه نطرح الإشكالية التالية : **كيف يمكن الاستثمار في قطاع الإعلام تكوينا وبحثا، بحيث أن ينعكس على الاستجابة لتحديات التنمية و الرهان الديمقراطي في الجزائر ؟**

و لما كانت الفرضية تتضمن علاقة بين متغيرين ، كل متغير يحمل مؤشرات قابلة للتقصي والبحث ، سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث ومنطلقا له :

يمثل الاستثمار في البحث العلمي الثروة الحقيقية التي تمكن الأمم من الإقلاع في مختلف مساراتها التنموية .

عن طريق تكوين الوعي و الاستثمار في الطاقات البشرية كما و كيفا ، وتوجيهها للبناء في ظرف مجتمعي ليس حكرا على الجزائر لكن تشهده أغلب المجتمعات الدولية ، حيث ولى زمن الوفرة و بالتالي البحث جار عن القدرات البديلة منها طاقة العلم و المعرفة .

و من خلال الاعتماد على مقاربة مزدوجة تمزج بين ما هو نظري و تطبيقي ، تركز هذه الورقة البحثية على تحليل العناصر التالية :

أولا : الجدوى المعرفية لمنظومة البحث الإعلامي

يمثل البحث العلمي عملية فكرية يقوم بها **الباحث** ، من أجل تقصي الحقائق في شأن مشكلة أو مسألة ما هي **موضوع البحث** ، بإتباع طريقة علمية منظمة تقوم على استخدام **منهج للبحث** ، بغية الوصول إلى حلول ملائمة أو نتائج صالحة للتعميم على المسائل و المشكلات المماثلة تمثل **نتائج البحث**([1]) ، يعكس هذا الطرح مجمل مقومات البحث العلمي الذي قد لا تقوم له قائمة في غياب أحدها أو بعضها ، إنه بناء متماسك ومتكامل للمنظومة البحثية بشكل عام:

- الباحث العلمي بأمانة وأخلاقياته التي من الضروري أن يتحلى بها.
- موضوع البحث بغض النظر عن خصوصية البحوث وتنوعها.
- منهج البحث إذ تفرض طبيعة الموضوع تفرد الأداة المنهجية المستخدمة.
- نتائج البحث تعكس الحلول، التوصيات وآفاق البحث.

فالبحث هو عمل جماعي ذو طابع مؤسساتي ، يقوم على تنسيق جهود كافة الفاعلين لبلورة اطار نظري و تجريبي حول الظاهرة المبحوثة ، أما الجانب النظري فيمثل مبصار الباحث في بحثه، فالنظرية هي دوما أداة تبريرية أو مدخل للتحول و

التغير ، و قد أشار في هذا الإطار عميد الفكر النقدي **روبرت كوكس** (Robert Cox) إلى أن "النظرية تكون دائما من أجل شخص ما و لهدف ما" (2)" la théorie agit toujours pour quelqu'un et dans un but".

بينما يلخص الجانب التطبيقي امتدادات البحث في الواقع، فدور الباحث أو المنظر غير حيادي أو منفصل عن عالمه السياسي و المجتمعي الذي يناقش تناقضاته ، إنما يدرك على أنه عنصر مكون لموضوع دراسته بقيمه و مصالحه(3) ، من خلال التفاعل مع محيطه السياسي ، وهو ما عبر عنه الباحث **برادلي كلاين** (Bradley S.Klein) **بالنقدية التذا تانية المسيسة**، التي تسعى لدمقرطة الممارسات الدولية على ضوء تفاعلاتها مع المسارات الاجتماعية .

والباحث الإعلامي تحديدا من أكثر الفاعلين المجتمعيين تشبعا بالقضايا الوطنية و الإنسانية ، كما أنه من أهم المبشرين بها على أوسع نطاق (ينطبق هذا تحديدا على الإعلام الهادف و البناء) ، ما يفضي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الاجتماعية باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك التي تتعدى المواقف محددة الزمان و المكان ، و الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل للوصول للتعميمات(4) .

حيث يفيد ذلك في اكتشاف الحقائق المجهولة و تصويب الأفكار الخاطئة عن المجتمع ، على ضوء تشخيص المشاكل الاجتماعية بما ييسر أمر معالجتها و الوقاية منها من خلال رسم الخطط الاجتماعية(5) وإقرار التدابير اللازمة ، كما يفيد في التفسير النقدي للآراء و المذاهب و الأفكار والقوانين(6) ، بما يحقق الاستفادة في التغلب على المشكلات التي تواجهها البشرية كالفقر ، الأوبئة ، شح الموارد ، التدهور البيئي وغيرها .

و كتصور أولي حول متطلبات و شواغل المنظومة البحثية الإعلامية خاصة و الإنسانية بصورة عامة ، يمكن الوقوف على مجموعة من الآليات من بينها وجود :

- اطار مؤسساتي أو هيكل إداري منظم (مكاتب ، قاعات للاجتماعات ، ...)
- كوادر و اطارات تسير هذه المؤسسة إداريا و علميا .
- رأسمال يوفر الدعم المادي لنشاط المؤسسة .

- شروط أو أجواء العمل المريح ، الذي ينتج الفكر المبدع و الخلاق ، من قبيل التحرر من كافة الضغوط وتوظيف آخر ما توصلت إلية التقنية والاتصالات ، ما من شأنه تسهيل إتاحة المعلومة أكثر .

ثانيا: الجامعة بين مهام التكوين والبحث

تتعين المؤسسة البحثية اليوم في ثلاث مواقع رئيسية :

- الجامعة .
- مراكز البحث العامة.
- و مراكز البحث الخاصة، فكونها عامة أو خاصة يبرر حظوتها بتمويل و رأسمال مستقل بعيدا عن الدوائر الحكومية ، ففي استقلاليتها بدايتها كمؤسسة علمية قوية .

و مهما يكن من أمر فإن المادة البحثية التي تصدرها الجامعة العربية/الجزائرية متواضعة مقارنة بالزخم الهائل لنظيراتها في الغرب أو شرق آسيا ، حيث أضحى منها المتخصص إلى درجة التفرغ في مسائل على قدر من الأهمية العلمية و الحساسية الدولية كالتنمية ، اقتصاد المعرفة ، البيئة و نحو ذلك .

و لما كانت الجامعة هي البيئة الخصبة التي تزدهر فيها المواهب و الابتكارات ، بالنظر لما تخلقه من مجالات للإبداع و التجديد الذي تنشده المجتمعات ، و لضمان تحقيق الجامعة لرسالتها في قيادة حركة التغيير المنشود ، لا بد أن تنطلق من وعي عقلاني ملم بالتغيرات الحاصلة ومقاربتها بالتحديات الوطنية([7]) .

فطرح قدرة الجامعة كمؤسسة اجتماعية تهدف لأداء مهام التكوين و البحث لتقديم خدمة أكاديمية للطالب و مشروع باحث تمكنه من امتلاك قدرات الحوار و النقاش ، ما يؤدي لصناعة التغيير في المجتمعات ، وهنا لا بد التأكيد على استثمار الجامعة في الرأسمال البشري ، من خلال اختبار مدى نجاحها في تكوين أجيال مشبعة بروح الانتماء و التواصل و المشاركة .

و هنا من الضروري التمييز بين ثقافتين([8]) :

- **ثقافة الكم** و الرأسمال المادي : بما يعني تقديم الإحصائيات عن عدد الجامعات و المدارس ، عدد الطلبة المسجلين وعدد المقاعد البيداغوجية في الجامعات ، ... (الانتشار)

- **ثقافة الكيف** و الرأسمال البشري : تخص الرصيد المعرفي و نسب التحصيل ، براءات الاختراع والقدرات العلمية العالية، موقع الجامعات في الترتيب العالمي (المستوى/الجودة) .

حيث هناك علاقة قوية بين نظم البحث و التطوير و منظومة التعليم ، تحديدا مرحلة التعليم العالي ، فالجامعة هي المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات و الكوادر البحثية العلمية .

بينما يعكس البحث في مجال الإعلام ذلك النشاط العلمي المنظم للكشف عن الظاهرة الإعلامية ، أطرافها ، أهدافها والعلاقات القائمة بينها ، في سياق اجتماعي تفاعلي يعكس التوقع باتجاهات الحركة في ذات الظاهرة([9]) ، في الوقت الذي اعتبره **المهدي المنجرة** مادة المعرفة الأولية ، فإذا كانت المعرفة إعلام فقد تم تركيبه و تأليفه حسب تصور معين([10]) .

و الدراسات الإعلامية الحديثة تتجه للارتباط بالواقع المعاصر و ما يعتريه من مستجدات ، فاتجه ليتخذ دلالات ذات صلة بالسلطة ، القوة و التأثير و الهيمنة ، و هو ما حاول المفكر الأمريكي **نعوم تشومسكي** الاستدلال عليه في كتابه "**السيطرة على الإعلام**" ، فاعتبر اللجوء إلى أسلوب الدعاية و المنطق أمرا يتسم بالحكمة في مواجهة أية تحولات غير مرغوبة تشهدها دولة ما([11]) .

هذا وقد فرضت تحولات نهاية القرن العشرين نمطا من التطور المعرفي المجتمعي ، إذ تعاظم دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد المعاصر، و العنصر الرابع لمصادر الثروة بعد الأرض ، رأس المال و القوة العاملة([12]) ، إدراكا لأهميته و حساسية الدور الذي يؤديه إنتاج المعرفة بشكل عام .

وتشير بعض الأدبيات إلى أن التشريع للتعليم العالي و البرامج الأكاديمية لا زال على حاله منذ عقود ، يجافي التغيرات المجتمعية الراهنة سياسيا ، اقتصاديا و اجتماعيا ، و يطرح هذا إشكالية الضرورات العلمية والعملية لإصلاح الأداء العلمي والبيداغوجي للمنظومة الجامعية العربية بشكل عام .

للاستدلال على بعض مظاهر الاحتضار التي يعانيها البحث في العلوم الاجتماعية ، لا بد من وضع القضية في نصابها الحقيقي، من ذلك تواضع الدعم الذي تحظى به أو ما تخصصه الدولة للبحث من حجم مقدراتها المالية القومية ، فحسب

تقارير للمنظمة الدولية لشؤون التربية و الثقافة و العلوم "**اليونسكو**" تؤكد أن تمويل البحث في العالم العربي هو الأكثر انخفاضا في العالم .

حيث تشير تقديرات إلى أن العالم ينفق ما معدله 2,1 % من مجمل دخله على مختلف مجالات البحث العلمي ، بما يساوي 536 بليون دولار ، و بلغ تعداد الباحثين 3,4 مليون بمعدل 1,3 باحث لكل ألف من القوى العاملة([13]) ، في الوقت الذي لا يتعدى نصيبه في العالم العربي نسبة 0,2% إلى 0,3% في أحسن الحالات ، بمعدل 5 إلى 7 دولار للفرد الواحد ، و هي تتفاوت من قطر عربي إلى آخر ، مع العلم أن أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر تستفيد من ريع هائل للنفط ، و بعضها يصنف عالميا كأعلى الدول من حيث ناتجها القومي الخام ، لكن مع الأسف لم يترجم لصالح خدمة مقتضيات البحث .

مع العلم أن تأهيل الموارد البشرية يسير متساندا مع الميزانية المطلوبة ، فالغرب الذي يقدس العلم و المعرفة ينفق بميزانيات ضخمة على الجامعات و دعم مراكز البحث العلميى ، فماليزيا مثلا تنفق 10 % مقابل اكتفاء الجزائر بمعدل 1% ، لذا ينبغي على المؤسسات التعليمية و التدريبية التي تؤطر و تعد إعلاميي المستقبل أن تعي التحول الجذري الذي يمس القطاع ، فالمذيع لا تنتهي مهمته بمجرد تلاوة محتوى النشرة أمام الكاميرا أو خلف الميكروفون ، إنما بات عليه – تحديدا في الإعلام العالمي – التواصل مع الجمهور عبر الويب باستخدام مختلف الوسائط ، التي باتت من أبجديات إنتاج و قراءة الصورة المعرفية .

ثالثا: خريطة التكوين الإعلامي في الجزائر

يمثل قطاع الإعلام من القطاعات الاستراتيجية للدولة الحديثة ، حيث انصب التفكير على ضرورة إيجاد مؤسسة تتولى مهمة التكوين وتزويد المؤسسات الإعلامية الفتية بالكوادر اللازمة ، للمساهمة في إقامة إعلام وطني ملتزم بمبادئ الثورة التحريرية([14]) ، استجابة لاستحقاقات البناء و التشيد و تحقيق التنتمية الاقتصادية و الاجتماعية .

بدأت مسيرة الإعلام في الجزائر مع المدرسة الوطنية العليا للصحافة([15]) ، مطلع ستينات القرن الماضي مع عدد محدود من الطلبة اقتصر على النخبة ، نتيجة قلة الإمكانيات و محدودية فرص التأطير ، بسبب ضيق المقر و قلة الأساتذة المكونين.

فالتكوين الإعلامي يتقاطع مع متطلبات المجال المهني البحت الذي يحتاج لبنية تحتية، و وسائل تقنية لا تتناسب مع اندماج القطاع بنماذج التدريس في كليات الآداب و العلوم الإنسانية([16]) ، التي تعرف استقطابا كبيرا للطلاب مقارنة بغيرها من حقول المعرفة الأخرى .

مع ذلك حرصت المدرسة على إتاحة تكوين نوعي و تدريب جيد للدفعات الأولى، إلى تخريج عشرات الآلاف من ممتهني الصحافة و الإعلام الذين فضل غالبيتهم الالتحاق ببعثات نحو الجامعات الأوربية والعربية([17]) ، في ظل بقاء تأثير الفرنكوفونية على التكوين والنشاط ، و هو ما برز واضحا على استعمال العربية لتكوين المعربين و الفرنسية لتكوين ذوو الثقافة الفرنكولاتينية ، و حتى من الأوربيين و الأفارقة .

وكان مسار دمج الإعلام بالعلوم السياسية و هما حقلان مختلفان منذ السبعينات تتويجا لرؤية السلطة آنذاك بأن الفعل الإعلامي هو فعل سياسي ضمن المشروع السياسي للدولة([18]) ، بما يعني إعداد كوادر تمضي قدما بالمشروع الاشتراكي الذي مثل التوجه العام لنظام الحكم على الصعيدين الداخلي والخارجي ، أي تكوين الإعلامي المناضل و الملتزم بالتوجهات السياسية العامة للبلاد .

وفي المجمل يمكن القول أن التكوين الإعلامي في الجزائر فرضته الضرورات التالية([19]) :

- إقامة إعلام وطني ينسجم و طموحات الدولة الحديثة و تطلعات المجتمع الجزائري.
- تعزيز الاستقلالية في التشريعات التي تحكم القطاع و بناه و مؤسساته القاعدية .
- إعادة هيكلة القطاع بما يسمح له الانخراط في عملية البناء الوطني ، في مقدمتها القضاء على التخلف و تحقيق التنمية .
- تكييف القطاع الإعلامي مع ما تشهده الأمة العربية آنذاك من تحديات اجتماعية ، اقتصادية و سياسية .

ويبقى صدور أول قانون للإعلام في الجزائر المستقلة أهم حدث في مسيرة الإعلام الجزائري الحديث([20]) ، الذي شدد في مادته الأولى على حيوية القطاع و ارتباطه بالوجود السيادي للدولة ، يسعى لترجمة المطامح الجماهيرية ، و يعمل على تعبئة كل القطاعات لتحقيق الأهداف الوطنية .

في الوقت ذاته تبقى الجامعة الجزائرية مكتفية بتخريج الآلاف سنويا من ذوي التكوين المتأرجح ، عديمي الخبرة المهنية ، و بقاء البرامج التعليمية نظرية بحتة بعيدا عن الممارسة ، ما مثل منعرجا في مسيرة التكوين الإعلامي من التحصيل النوعي إلى الكمي ، و كان له تبعات حتى على النظرة الدونية للبحث و مردوه ، فحتى إن وجدت بعض البحوث فهي مستهلكة لا جدة فيها ، فالمؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة مازالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها ، لا يحظى بأية أولوية .

و تشير بعض الأدبيات إلى أن نشأة كثير من أقسام الإعلام في الجزائر و المنطقة العربية كانت تعبيرا عن محض قرارات ارتجالية لاستكمال الهياكل الأكاديمية في الجامعات ، دون دراسة متمعنة لاحتياجات السوق من الخريجين الإعلاميين ، ما أفرز تشبعا من شباب قليلي التحصيل و الخبرة ، لا يجدون في أغلب الأحيان سوى الاكتفاء بالأعمال الإدارية الرتيبة([21]) ، هذا إن أتيحت لهم .

في الوقت الذي تبقى الجزائر متهمة بالاستمرار في تخريج غزير للمتخصصين في العلوم الإنسانية ، مقابل اتجاه العالم وسياسة الدولة الجزائرية ذاتها نحو سياسة الانفتاح واقتصاد السوق ، و بالتالي الحاجة لذوي التحصيل التقني و العلمي .

و تتبادر إلى الذهن علاقة من نوع آخر تتجاوز مؤسسات البحث فيما بينها إلى تلك التي تربطها بدوائر صناعة القرار ، فالأجدر أن يوجه البحث سياسة الدولة حيال مختلف القضايا لا سيما تلك المصيرية منها ، فدون هذه السياسة تظل نتائج البحث مجردة لا منفعة منها نتيجة تجاهلها أو العزوف عنها و حتى تغييبها ، وبملاحظة متأنية نتلمس حقيقة القطيعة بين دوائر السلطة و البحث ، بما يؤكد غياب "**الطلب الاجتماعي**" على البحوث ، التي تبقى في أحسن أحوالها حبيسة رفوف المكتبات.

كما أن جدوى الوظيفة الاتصالية للمؤسسة الجامعية تتعلق بنقل نتائج البحث العلمي، ليس فقط في شكل رسائل علمية تبحث عن متلقين، لكن أيضا في شكل وعي علمي قادر على ممارسة التأثير داخل المجتمع([22])، وإلا ما الجدوى من بقائها حبيسة رفوف المكتبات ؟

ففي واقعنا نوعان من الإعلام: العام و الخاص، ومعروف في الأدبيات أن ارتباط الإعلام بالسلطة يشكل أهم عامل أعاق تطور بحوثه، وفي حالات أخرى يبقى

رهن خيارات السلطة، حيث الانفصام بين ما تفعله الحكومات وما تقوله أجهزة إعلامها واضح، تنسحق معها الحقائق وتغيب المعلومات الدقيقة، مقابل بروز الاجتهادات الشخصية غير المستندة إلى تطور مؤسساتي موضوعي، ما يؤثر على إضعاف دور البحث العلمي في ترشيد السياسات الاتصالية والإعلامية([23])، ومعه الإحباط في رسم السياسة العمومية بشكل عام، يخلق فتورا و خذلانا مضاعفا لدى جمهور المتلقي من الجماهير.

تبدو الخطابات الرسمية و الإنجازات الفعلية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر لا تصب نحو الهدف المنشود لتحقيق التنمية الوطنية ، حيث سوق العمل حتى الآن لا يبدو قادرا على استيعاب الأعداد الهائلة من المتخرجين غير الملائمين، ما انعكس سلبا على تفجر بعض المشكلات التي باتت هاجسا وطنيا ، كهجرة الأدمغة و رحلات قوارب الموت.

و تبدو حاجة المؤسسات المعاصرة ملحة إلى قوة عاملة مدربة و مكونة في الميدان ، أي "**التعليم بالممارسة**" (learning by doing) ، فالإدارة الماهرة هي التي تملك قيادة فاعلة ، فريق عمل ناضج و طموح و نموذج عمل قائم على المعرفة والتدريب لتحقيق الأهداف([24]) ، و التناغم البناء مع متطلبات البيئة المعاصرة معرفيا و بشريا .

و مع أن التعليم يمثل الاطار الذي يسهم في تطوير قدرات المجتمع ، و تهيئته للنهوض بأعباء التنمية و الإعمار من خلال البرامج و الخطط ، تبدو السياسة الإعلامية في الجزائر بعيدة عن التخطيط الاستراتيجي الذي ينظر لمشاريع التعليم و الإعلام المجتمعي ليس كمشاريع استهلاكية ، بل من صميم العمليات الإنتاجية ، كونها تتجه لبناء الإنسان فهو الرأسمال الحقيقي لأي مجتمع([25]) ، إذ كلما كانت السياسات ظرفية دون مقاربة استراتيجية بأهداف بعيدة المدى ، فنتائجها ستكون حتما مخيبة أو وخيمة .

رابعا : البحث الإعلامي و التنمية : أية علاقة ؟!

رغم أن العالم يعيش اليوم عصر ثنائية العلم و التنمية ، حيث تسطر برامج التعليم و البحث لتلبية احتياجات القطاعين العام و الخاص بالكفاءات و الكوادر المتخصصة ، تحمل على عاتقها المساهمة في الاقلاع الاقتصادي و الحضاري و تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة ، في أبعادها السياسية ، الاقتصادية والبيئية ، فالضرورة

المجتمعية للبحث فرضت تلاقح نتائجه مع الهموم المجتمعية من خلال مقاربة متكاملة بأبعاد سيكولوجية ، اقتصادية ، سياسية و حضارية .

فكلما اعتمدت برامج السياسة العامة على نتائج البحوث في تسطير و إنجاز البحوث ، كلما انعكس ذلك على توظيف الموارد بعقلانية وترشيد استغلالها ، إذ المرحلة تلح على ربط التنمية بالقدرة على وضع العلم في خدمة الإنسان([26]) ، فالبحث الإعلامي لا يوجد في فراغ حيث تتأثر الممارسة الإعلامية بعاملين :

- توجهات البحث الأكاديمي و النتائج التي توصل إليها ، و هذا مؤشر جيد يعكس التواصل بين البحث و الواقع في ظل تحديات ضعف الطاقة الاستيعابية للمؤسسات و تزايد الطلب عليها .
- عمق الشرخ بين الكم و الكيف في منظومة العمل و متطلبات السوق في المجتمع الجزائري .
- طبيعة النظم السائدة في المجتمع من سياقات سياسية ، اقتصادية و اجتماعية ، حيث كان الإعلام في كثير من الأحيان ترجمة للتوجهات الصراعية بين مختلف الخيارات ، سواء تعلقت بنظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي .

ما يعطي بحوث الإعلام دورا محوريا في صياغة اتجاهات الرأي العام اتجاه مختلف القضايا التي تحوز على اهتمامها ، و هو أمر لا يحدث بمحض الصدفة ، لكن يبنى على أسس علمية مدروسة لجمهور المتلقي و نوعية المضامين التي تستهدفه والوسيلة المستخدمة لإيصال الرسالة ، تؤثر في مرحلة ما على أولويات صناع القرار([27]) ، فكان مهما الأخذ بعين الاعتبار التطورات التقنية التي تستهدف وسائل الإعلام ، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات بالغة المدى في عملية الاتصال بالجماهير داخليا وخارجيا .

و يعتقد الباحث **لوسيان باي** (Pye) أن سريان وسائل الاتصال يحدد اتجاه التنمية الاجتماعية ، سرعتها وديناميكيتها([28]) ، ومما لا شك أن عدم فهم الدور التاريخي لبحوث الإعلام في استيعاب الحاجات المجتمعية يصطدم بمشكلة مزدوجة :

- انصرافه (الإعلام) للاهتمام بالقضايا الظرفية الطارئة على حساب السياسة و الهواجس بعيدة المدى .

- الاهتمام بالراهن من القضايا قطريا ، إقليميا و عالميا على حساب الخيارات الاستراتيجية ، التي تحفظ حقوق الأجيال القادمة ، فالإعلام ليس مجرد تراكم للمعلومات ، بل يشكل بنية استراتيجية متكاملة ، متماسكة و متحركة تشمل كافة الحقول في الداخل والخارج([29]) .

و عليه تبدو علاقة الإعلام بالتنمية ملحة ، من خلال قدرته (الإعلام) على خلق و توسيع آفاق الشعوب ، شد انتباهها نحو القضايا الملحة ما يصنع مناخا ملائما للتنمية خاصة في دول العالم الثالث ، ما أدى لازدهار مفهوم "**الإعلام التنموي**" ([30]) باعتباره فرعا أساسيا و مهما للنشاط الإعلامي([31]) ، الذي يرى فيه البعض فنا و علما للاتصال الإنساني ، يستهدف الإسراع في تحول بلد من الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي ، كما يوفر إمكانية للمساواة الاقتصادية و الاجتماعية و توظيفا أكبر للإمكانيات البشرية([32]) ، ليتحول الهاجس التنموي كمصلحة عليا للمجتمع ، إلى جزء من الوعي المجتمعي و الفكر المؤسسي الذي يشكل البحث الإعلامي أهم مهندسيه .

يمثل الاتجاه نحو تأسيس و تطوير أنظمة معلومات فعالة جزء من العملية التنموية ذاتها ، من خلال الرصد الدوري لحركة البحث العلمي الأكاديمي و مختلف النشاطات ، فالتنمية في الأدبيات الحديثة عملية حضارية هادفة و واعية ، شاملة و مستدامة ، تبنى على كاهل الإنسان و من أجله([33]) ، لا تتخذ الوجه السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، بل كلها مجتمعة وتسير متوازية مع الإعلام باعتباره قلبها النابض .

وعليه نحن بحاجة لرؤية جديدة للإعلام في اطاره الاجتماعي ، السياسي و الثقافي تتناسب و الاستحقاقات الراهنة ، فالمطلوب ليس فقط التوسع في استخدام ما توصلت إليه التقنية الإعلامية ، لكن تعميق تناول الإعلامي للمشكلات التنموية و الاقتصادية ، والانتقال من نمطية نقل الصورة إلى المشاركة الفعالة في كافة خطط التنمية و تتبع سيرها .

خاصة في ظل التحولات الهيكلية و البنيوية المستحثة على منظومة التعليم العالي عبر مزيج بين التعليم التقليدي والإلكتروني ، المتعدد الوسائط و المتركز على مصادر كالإنترنيت و الحاسوب و البث الفضائي الرقمي، إلى التعليم عن بعد([34]) ، و

التي باتت تستهدف تطوير شخصية الطالب المتكون، في ظل متغيرات العصر العلمي و الانفجار المعرفي الرقمي .

خامسا: الإعلام و مشكلة الاستعصاء الديمقراطي: هل من حل؟

ظل الإعلام منذ القرن التاسع عشر و حتى عهد قريب ، أداة الاتصال والتواصل ذات الثقل والفعالية، عن طريق المعطيات والأخبار التي تتيحها بوابة ولوج الفضاء العام ، من خلال السماح للخطاب السياسي أن يتحول إلى خطاب عمومي ، وهو ما عبر عنه **يورغن هابرماس** (Jurgen Habermas) بعملية إشهار الخطاب ، حيث التغطية الإعلامية هي السبيل الوحيد الذي يسمح للرسالة السياسية بالتسلل إلى الجمهور العريض([35]) .

غير أن تدفق الانترنيت كفضاء في الاتصال السياسي منذ تسعينات القرن الماضي ، أحدث ثورة في تركيبة الفضاء العمومي وعلاقات القوة بين مختلف الفاعلين في الحقل السياسي ، الذي تراجعت فيه أدوار الفواعل التقليدية مع فقدان الأشكال التقليدية للإعلام لجدواها([36]) .

كما كان لانفجار المعلوماتية تداعيات على السياسات الوطنية للدول ، من خلال توظيف بعض أدواتها كوسائط في الدعاية الانتخابية ، الاتصال بالجماهير و استطلاعات الرأي ، و تمثيل تيارات الرأي العام غير الممثلة أو ضعيفة الحضور في المشهد السياسي ، وبالتالي أمكنها أن تدرج على الأجندة العمومية مسائل أهملت أو كانت مرفوضة للنقاش ، ما ألقى بتبعاته على أدوار المؤسسات التقليدية كالأحزاب وجماعات المصالح ، كما تحول المواطن نفسه إلى فاعل سياسي يستحوذ بدوره على أدوات التعبير ، و قادر على النفاذ إلى الفضاء العمومي الإعلامي([37]) ، و حتى رجال السياسة بات بإمكانهم التوجه بشكل مباشر لمخاطبة الجمهور العريض دون الحاجة للمرور عبر الإعلام التقليدي كوسيط .

فتكنولوجيا المواصلات و الاتصال العصرية أتاحت فرصة تطوير قنوات و أدوات حلت محل الأحزاب في الفضاء العام ، فمجالس المدن و المقاطعات ، شبكات الفضاء الإلكتروني و روابط الأصدقاء متعددي الجنسيات ، المؤتمرات و المعسكرات الشبابية العالمية ، صارت أكثر أهمية من الحركات العمالية ، و بذا أصبحت شبكات

التواصل الاجتماعي و أسلوب المدونات الظاهرة الإعلامية الأبرز ، أنهت عصر احتكار الصناعة الإعلامية إلى مدى أوسع و أكثر شمولية .

فالإعلام الجديد متعدد الأشكال (مقروء ، مرئي و مسموع) علاوة على الوسائط و النماذج (مدونات ، يوتيوب ، واتس أب) يتميز عن الإعلام التقليدي بخصائص كالحرية الواسعة ، التفاعل ، التنوع و الشمول([38])، منحت مستخدميها فرصة كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بقدرة تأثيرية و تفاعلية هائلة ، فإذا كانت وسائل الإعلام تنشر رسائل، فإن المدونات تطلق محادثات([39])، تتحول من خلالها عملية الاتصال السياسي من أفقية عمودية الاتجاه ، إلى أفقية تفاعلية تمحي الحدود بين مختلف أطراف المعادلة السياسية وأهمهم الحاكم والمحكوم .

مع أن المشهد الإعلامي في الجزائر يعيش حالة فوضى منذ سنوات ، و ما تلاها من غض الحكومة الطرف عن إطلاق قنوات خاصة في خضم الربيع العربي ، فهذه العلاقة المتوترة بين الإعلام و السلطة ليست سوى امتدادا للصراع الداخلي حول السلطة([40]) .

و في الوقت الذي ظلت المنطقة العربية –على مدى عقود طويلة– بمنأى عن التحول الديمقراطي ، وبقيت قلاع الديكتاتورية فيها محصنة ضد موجات التغيير والتحول المتلاحقة التي هزت العديد من مناطق العالم ، و أطاحت بداية بالنظم الشمولية ثم التسلطية ، من الموجة الأولى إلى الثانية و الثالثة ، و انتهاء بما تشهده المنطقة الآن على وقع ما بات يعرف بأحداث الربيع العربي ، و إذا كان الإعلام حتى عهد قريب يعاني استقطابا سياسيا ، إيديولوجيا و حزبيا ، غير أنه أصبح يؤثر في صناعة المشهد السياسي ليس لكونه سلطة رابعة لكن أولى حسب الأدبيات المعاصرة .

حيث غدا ممكنا الحديث عن بوادر حل عقدة الاستعصاء الديمقراطي عربيا ، الذي شكل أكبر مفاجأة استراتيجية للمراقبين المحليين و الدوليين ، خطت معه نهاية أو وشك نهاية مرحلة انسحاق الشعوب أمام الأنظمة الحاكمة منذ فجر الثورة التونسية عام 2011 ، التي أطلقت شرارة هذا الحراك السياسي والاجتماعي ، و من المرجح أن تغير الكثير من ملامح الحياة السياسية و نوعية العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم ، بما يشعر المواطنين بإنسانيتهم أكثر .

غير أنه انتقل واقعيا من حركة فجرت ثورة ، إلى لا يقينية سياسية مشوبة بعدم الاستقرار شوهت المشهد التحولي ، و إن لم تحرك هذه الشبكات الربيع لكنها يسرت طريق الثورات و عجلت بها ، ما أكسبها زخما من التعاطف داخليا وخارجيا ، كما فتحت لمستعمليها قنوات التواصل على قدم المساواة ، و ليس صياغة موقف مشترك بالضرورة لكن تعددية في وجهات النظر المتباينة أو المتناقضة .

فالتعامل مع البيئة الإعلامية الجديدة يفرض أسلوبا يبتعد عن الرقابة و فرض القيود ، نحو إرساء مفاهيم تتناسب و خصائص هذا النوع من الإعلام ، بما يعني تهيئة الفرد و تدريبه في مراحل مبكرة([41]) .

و إذا كانت مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة ، لا بد من تكريس قناعة أن البحث العلمي ليس رفاهية أكاديمية ، أو ترفا فكريا يمارسه باحثين قابعين في أبراج عاجية ، إنما استيعاب أنه محرك النظام العالمي الجديد ، يسمح بتقديم قراءة فاحصة للماضي بعيون حداثية ، لتشكيل انطلاقة الحاضر و بناء رؤية استشرافية لصناعة المستقبل ، فالإعلام المتمكن يملك بصيرة استشرافية تستشعر بناء على الواقع ومعطياته، آفاق المستقبل القريب و المتوسط و حتى البعيد .

فبواسطة البحث العلمي فقط يمكن ردم الفجوة المعرفية و الثقافية بين المنطقة العربية و الغرب المتقدم ، من خلال رفع شعار "**التمكين من خلال المعرفة**" (empowerment through knowledge)([42]) ، و العمل على تزويد المجتمع بوسائل اكتساب المعرفة اللازمة لكسب المعركة ضد التخلف و مختلف مظاهر العجز القانوني و المؤسساتي .

خاتمة :

بالنظر للتحولات الكبرى التي مست المجتمعات و شملت مختلف الجوانب ، لم يعد ممكنا في ظلها اعتبار الإعلام مجرد وسيلة لنقل الخبر من المرسل نحو المتلقي ، إنما بوصفه قوة مؤثرة في صناعة التغيير والتأثير في توجهات صناع القرار، خاصة ما تعلق بالتنمية وكسب الرهان الديمقراطي كقضايا مجتمعية ملحة ، بما يملكه من قدرة على استنهاض الهمم و شحذ الطاقات ، فالتنمية أو الديمقراطية لا يحملها الإعلام على عاتقه فحسب لكن هي مسؤولية الجميع ، بما يعني تغيير النظرة التقليدية التي ظلت

تربط كل شيء بالدولة المركزية الشمولية ، المخططة ، الضابطة و المقاولة، التي ولت دون رجعة.

نتائج و توصيات :

- لابد من الاستثمار في الفرص التي تمنحها العولمة ، من خلال إعطاء الأولوية للبحث العلمي الذي ليس ترفا فكريا ، والتوجه نحو تكوين رأسمال بشري واع و قابل للنمو و الابتكار .
- ينبغي على الجامعة الجزائرية مد جسور التعاون مع القطاع الخاص، الذي يضمن لها الدعم المالي لتنفيذ برامجها الأكاديمية والبحثية ، مقابل ما تقدمه له من تخطيط علمي و معرفي لمسيرة الإنتاجية المجتمعية .
- لن تكمل مسيرة التكوين الإعلامي دون الاطلاع على شروط إنتاج الخطاب الإعلامي ، و هو أمر يتحقق فقط بتضافر جهود مختلف المؤسسات و القطاعات .
- لا إعلام دون تنمية و لا تنمية دون إعلام فهما وجهان لعملة واحدة .
- نجاح مسيرة الإعلام في الجزائر مرهون بالوعي بالتكوين وتطوير البحث العلمي في ذات الحقل ، و إعادة بعثه ضمن التوجهات العامة للبلاد حفاظا على الهوية الوطنية و تفتحا على العالم .
- أصبح الإعلام الحديث/البديل من أهم الشواغل المجتمعية قطريا ، إقليميا و عالميا لإحداث التحول المنشود بما يضمن الكرامة الإنسانية ، احترام الحقوق و الحريات في ظل سواد منطق دولة القانون والمؤسسات .

الهوامش :

[1] عبد الفتاح خضر ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي (الرياض : سلسلة دراسات مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة و الاستشارات القانونية ، ط 3 ، 1992) ، ص 17 .

[2] Hélène Viau , La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale , sur le site internet : (10/12/2009) , p48 . www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf

[3] Ibid , p 49 .

[4] نادية محمود مصطفي ، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : منظور حضاري مقارن ، ج 1 ، (مصر : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2015) ، ص 49 .

5 عامر مصباح ، منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008) ، ص 17 .

6 محمد مسعد ياقوت ، أزمة البحث العلمي في مصر و الوطن العربي (القاهرة : دار النشر للجامعات، 2007) ، ص 16 .

7 بن قطاف محمد ، سعد الحاج ، "مخرجات الجامعة الجزائرية بين سوق العمل و مجتمع المعرفة : قراءة سوسيونفسية في واقع مخرجات الجامعة ، الفرد الموظف أم المفكر" ، فكر ومجتمع ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، العدد الخامس عشر ، يناير 2013 ، ص 200 .

8 عبد النور بن عنتر ، "إصلاح القطاع الأمني : ضرورة ديمقراطية" ، نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين ، عدد 08 ، ص 03 .

9 جهاد الغرام ، "البحوث الإعلامية في الوطن العربي : واقعها الراهن و إمكانات تطويرها" ، فكر و مجتمع ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، العدد الثاني عشر ، أفريل 2012 ، ص 210 .

10 التجاني بولعوالي ، أي دور للإعلام في التنمية المحلية ، تاريخ التصفح (2018/01/24) ، على الرابط التالي :

http://m.nadorcity.com/ أي-دور-للإعلام-في-التنمية-المحلية؟a4160.html

11 المرجع نفسه .

12 بن قطاف محمد ، سعد الحاج ، مرجع سابق ، ص 202 .

13 محمد الندوي ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي : الواقع و التحديات ، تاريخ التصفح (2017/11/24) ، على الرابط التالي : www.hibapress.com/detail-5163.html

14 محمد شطاح ، "التدريس الإعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر : دراسة في فلسفة التدريس و منظومة الإصلاحات" ، المجلة العربية للإعلام و الاتصال ، العدد الثامن ، ماي 2012 ، ص .

15 تأسست عام 1964 كانت في البداية تابعة للوزارة المكلفة بالإعلام ، لكن عام 1970 ألحقت بوزارة التعليم العالي ، و سرعان ما ألحقت المدرسة بمعهد العلوم السياسية بعدها مباشرة عام 1978 ، و مع نشأة نظام الكليات نهاية القرن الماضي ألحق التعليم الإعلامي بكلية الآداب ثم العلوم السياسية ، نحو أكثر من 15 قسم لعلوم الإعلام و الاتصال عبر الوطن ، غلى جانب المدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام المفتتحة الموسم الجامعي 2010/2009 .

16 كريم بابا ، التكوين الإعلامي و قلق البحث العلمي بالمغرب ، تاريخ التصفح (2018/01/20) ، على الرابط التالي :
Institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/2016/12/161222072033388.html

17 علي ، كسايسيس ، تحولات التعليم الإعلامي في الجزائر : تطبيقات و تحديات ، تاريخ التصفح (2018/01/20) ، على الرابط التالي :Alik.over-blog/article-52773046.html

18 محمد شطاح ، مرجع سابق ، ص 130 .

19 المرجع نفسه ، ص 129 .

20 عرفت الجزائر قانون الصحافي 1968 ، الذي أولى الواجبات و العقوبات أهمية قصوى على حساب الحقوق و حرية الصحافة ، ثم أول قانون للإعلام عام 1982 لسد الفراغ في الفضاء الإعلامي الجزائري ، استمد معظم أحكامه من دستور 1976 ، اعتبره محللين قانونا للعقوبات ، ليأتي قانون 3 أفريل 1990 المعدل لقانون الإعلام السابق و تتويجا لمرحلة التعددية السياسية التي ولجتها الدولة آنذاك ، متزامنا مع تعديل قانون العقوبات الذي شدد على وضع ضوابط للصحافة المستقلة ، نحو المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة مطلع الألفية كنوع من الاستمرارية لتحرر القطاع و ممتهنيه .

21 جهاد الغرام ، مرجع سابق ، ص 217 .

22 معتوق فتيحة ، "خصائص البحث في العلوم الاجتماعية في الجزائر" ، فكر و مجتمع ، العدد الحادي عشر ، يناير 2012 ، ص 105 .

23 جهاد الغرام ، مرجع سابق ، ص 218 .

24 محمد بلعسل ، "الجامعة و سوق العمل في الجزائر" ، فكر و مجتمع ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر و التوزيع ، العدد الخامس عشر ، يناير 2013 ، ص 194 .

25 المرجع نفسه ، ص 187 .

26 محمد بلعسل ، مرجع سابق ، ص 183 .

27 جهاد الغرام ، مرجع سابق ، ص 211 .

28 فوزية حجاب الحربي ، دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة ، تاريخ التصفح (2018/01/20) ، على الرابط التالي :
http://samc.ksu.edu.sa

29 الديك إسكندر و الأسعد محمد مصطفى ، دور الاتصال و الإعلام في التنمية الشاملة (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، 1993) ، ص 38 .

30 يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حددت عام 1972 يوما عالميا للإعلام الإنمائي يصادف تاريخ 24 أكتوبر من كل عام ، بهدف تطوير وسائل الإعلام و تعزيز أدوارها التنموية ، و لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى تحديات البيئة و الحشد على نطاق واسع لتعزيز التعاون الدولي لمواجهتها ، فالجيل الثالث من حقوق الإنسان يتحدث عن حق الفرد في تنشق هواء نقي .

31 فوزية حجاب الحربي ، مرجع سابق .

32 دلال بحري ، "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الثقافية في الدول العربية" ، فكر و مجتمع ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، العدد الثاني و العشرون ، أكتوبر/تشرين الأول 2014 ، ص ص 425/424 .

33فوزية حجاب الحربي ، المرجع نفسه .

34 بن قطاف محمد ، سعد الحاج ، مرجع سابق ، ص 201 .

35 عبد الوهاب بوخنوفة ، "الإعلام الجديد و ممارسة الاتصال السياسي : نحو إعادة تعريف الفضاء العام" ، فكر و مجتمع ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر و التوزيع ، العدد الثالث عشر ، جويلية 2012 ، ص 274 .

36 المرجع نفسه ، ص 275 .

37 المرجع نفسه ، ص 277 .

38 ليندة ضيف ، "التربية الإعلامية في ظل الإعلام الجديد : شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا" ، المعيار ، العدد 42 ، جوان 2017 ، ص 446 .

39 عبد الوهاب بوخنوفة ، مرجع سابق ، ص 278 .

40عبد الحميد بن محمد ، هل تنظيم الإعلام بالجزائر استباق لمرحلة سياسية؟ ، تاريخ التصفح (2018/01/20) ، على الرابط التالي : هل-تنظيم-الأعلام-بالجزائر-اسباق-لمرحلة-سياسية http://www.google.dz/amp/www.aljazeera.net/amp/news

41 ليندة ضيف ، مرجع سابق ، ص 448 .

42 محمد مسعد ياقوت ، مرجع سابق ، ص 136 .